

## رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أسترعي انتباهكم إلى عمل خطير من أعمال العدوان ارتكب اليوم ضد إسرائيل من أراضي لبنان. ففي صباح يوم الأحد، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قام إرهابيون تسللوا من لبنان بتفجير عبوة ناسفة قوية وضعت إلى جانب الطريق عند مرور دورية إسرائيلية، مما أدى إلى قتل جندي إسرائيلي وجرح اثنين آخرين. ووقع الهجوم في منطقة جبل دوف، على مسافة كيلومتر واحد تقريبا داخل الجانب الإسرائيلي من "الخط الأزرق".

ويمثل هذا الهجوم الأخير استمرارا للتدهور الشديد والخطر الذي يحدث في الآونة الأخيرة على طول الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. وتشمل هذه الأحداث، ضمن جملة أمور، ما يلي:

- في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قام إرهابيون تسللوا من لبنان باختطاف ثلاثة جنود إسرائيليين من داخل إسرائيل؛
- في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تم اعتراض مجموعة مدحجة بالسلاح وهي تحاول التسلل إلى إسرائيل للقيام بهجمات إرهابية؛
- في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، فجر إرهابيون جاءوا من لبنان جهازا شديدا الانفجار ضد قافلة مركبات داخل إسرائيل.

وتنظر إسرائيل إلى هذه الأعمال العدوانية ببالغ القلق، وتعتبر أنها تشكل انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، الذي سحبت بموجبه إسرائيل قواتها من إقليم

لبنان، على النحو الذي أكده الأمين العام (S/2000/590)، وأيده مجلس الأمن بعد ذلك (S/PRST/2000/21)، وأشار إليه في قرار مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأمين العام، عند تأكيده امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، انتهى تحديدا إلى أن المنطقة المعروفة باسم "شعبا" ليست من الأراضي اللبنانية. ونتيجة لذلك، فإن دعاوى لبنان بعد ذلك ضد إسرائيل فيما يتعلق بتلك المنطقة، والتي تستخدم لتبرير النشاط الإرهابي الذي يقوم به إرهابيون انطلاقا من أراضي لبنان، يمثل مخالفة صريحة لما توصل إليه الأمين العام على النحو المذكور أعلاه.

وفي ضوء هذا الهجوم العدواني الأخير ضد إسرائيل من أراضي لبنان والتصعيد المتزايد في تلك المنطقة من الحدود، أود أن أشير إلى رسالتينا الموجهتين إليكم والمؤرختين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/969) و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1002)، فضلا عن رسائنا المؤرخة ٦ تموز/يوليه (A/54/936-S/2000/661)، و ١٣ تموز/يوليه (A/54/939-S/2000/689)، و ٤ آب/أغسطس (A/54/957-S/2000/769)، و ١٥ آب/أغسطس (S/2000/805)، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1011) الموجهة إلى الأمين العام.

وقد استرعت تلك الرسائل الانتباه إلى الانتهاكات اللبنانية المستمرة على طول خط الانسحاب، وإلى ما تمثله من تهديد مستمر للسلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وقد قامت إسرائيل مرارا، منذ انسحابها من أراضي لبنان، بدعوة حكومة لبنان إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وإلى أن تقوم، حسب مقتضى القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وبمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، باستعادة سيطرتها الفعلية على جنوب لبنان وكفالة صون السلم والأمن الدوليين على جانبها من الحدود. ورغم هذه النداءات عجزت حكومة لبنان لعدة شهور عن ضبط الهجمات الاستفزازية والعنيفة عبر الحدود ضد إسرائيل، بل أنها قد شجعتها. والمساعي الدبلوماسية المستمرة، من جانب إسرائيل، للتحذير من خطر تدهور الحالة على الحدود الشمالية، لم تجد آذانا صاغية.

وفي قرار مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠)، دعا المجلس إلى نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المنطقة وطلب إلى حكومة لبنان أن "تكفل عودة سلطتها الفعلية ووجودها الفعلي في الجنوب، وأن تشرع بصفة خاصة، وفي أقرب وقت ممكن، في نشر القوات المسلحة اللبنانية على نطاق كبير"، وأن "تكفل إشاعة مناخ يسوده الهدوء في جميع أنحاء الجنوب" (الفقرتان ٦ و ٧). ومن الجلي أن ذلك يجب أن يشمل السيطرة الكاملة على

المنطقة القريبة من السور القائم بين لبنان وإسرائيل، ومنع أعمال الفوضى والعنف الموجهة إلى أراضي إسرائيل.

إن استمرار الحالة الراهنة، وما يصحبها من أعمال العدوان المستمرة التي يرتكبها الإرهابيون اللبنانيون، أمر ينطوي على خطر التصعيد الوشيك. ونتيجة لذلك، يجب على المجتمع الدولي عامة، وعلى مجلس الأمن خاصة، مطالبة لبنان بالوفاء بمسؤولياته بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٣١٠ (٢٠٠٠)، التي تستتبع وضع حد لأعمال العدوان هذه انطلاقاً من أراضي لبنان، وبسط سلطة لبنان الفعلية في المنطقة والعمل على إحلال السلام والأمن في حدودنا المشتركة.

وأود أن أطلب تعميم هذه الرسالة بصفتها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري  
الممثل الدائم لإسرائيل  
لدى الأمم المتحدة